The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

الاليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

الباحث حيدر مزهر مطلك ا.د. احمد رضا توحيدي
كلية الحقوق - جامعة قم

المقدمة:

لم تكن الهجرة وليدة اليوم، بل كانت أمرا منذ بداية مسيرة حياة الإنسانية، فمعلوم ان الإنسان مدني بالطبع عند الفلاسفة، فالإنسان منذ بداية ظهوره على الأرض سافر إلى مناطق بعيدة بقصد التعرف علي أناس وثقافات أخرى كما هاجر الإنسان بحثا عن فرص وحياة أفضل . وهناك نوع أخر من الهجرة تمليه ظروف التضييق والظلم في بلده مما يدفع بالناس للهجرة خوفا علي الحياة. الهجرة هي انتقال من بلد إلي بلد أخرى ويمكن أن نقول بأنها تلك الحركة السكانية التي يتم فيها انتقال الافراد والجماعات من موطنهم الاصلي إلي ظروف جديد يختارونها وذلك نتيجة لعدة أسباب مما تسمح به ظروف الدول المستقبلة وبما يخدم الاوضاع الاقتصادية لكل من دول المهجر ودول المنشأ، وبواسطة آليات تعاون فني وأمني وقضائي وتشريعي، وفي إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين . تعد الهجرة هي سمة العصر الحالي وهي تتفاوت من بلد إلي أخري حيث يقوم الفرد أو الجماعة بالانتقال من موطنهم ومسقط رأسهم للانتقال إلى مكان سواء كان في داخل وطنهم أو خارجه نية البقاء والاستقرار في المكان الجديد، ليس لغرض زيارة أو للنزهة ولكن للبحث عن المستوي المعيشي الافضل ولقد أصبحت الهجرة حلم شبابنا اليوم طلباً منهم الحصول علي الحياة الكريمة ، وقوله تعالى : "ألم تكن ارض الله واسعة فتهاجروا فيها" (سورة النساء 97).

1 /أهمية الموضوع :

تتمثل أهمية الموضوع العلمية في أنه إطار يساعد على فهم المنطلقات الحديثة حول الهجرة غير الشرعية والتي تمثل تهديدا أمنيا جديدا، إذ يسمح بالوقوف على سياسات الدول ، بالإضافة إلى التعرف على السياسة الدولية في هذا المجال، للوصول إلى صيغة توفيقية يمكن إتباعها من قبل الدول في هذا المجال من الدراسة

2/أسباب اختيار الموضوع:

رغم الإسهامات العلمية الكثيرة والواسعة في ميدان العلاقات الدولية إلا أنها تبقى قليلة وعامة، مقارنة بالقضايا المتسارعة والمتشابكة والتحولات الدولية الطارئة التي تظهر وتشغل الباحثين. فهذا الموضوع يحاول أن يقدم نظرة تحليلية لعلاقة الهجرة بالأمن على مستوى الخطاب الأمني الدولي عبر التطرق إلى السياسات الأمنية المطروحة لمواجهة الهجرة غير الشرعية. من خلال عدم الاكتفاء بوصف الظواهر بل بربطها مع مجموعة من المقاربات النظرية والمنهجية التي تساعد على التحليل من جهة وتساعد على فك العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة المتحكمة في السياسة الأمنية الدولية من جهة ثانية، لإعطاء صورة تفسيرية منطقية خاصة مع التحولات الراهنة التي يشهدها العالم ، كما لا تخلو النظرة الموضوعية للموضوع من البعد الاستشرافي كإسهام توقعي لهذا الموضوع.

3 /إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة في البحث حول مضامين السياسة الأمنية حول الهجرة غير الشرعية ومدى نجاعتها وهذا وفق الصيغة التالية :

إلى أي مدى استطاعت المقاربة الأمنية الدولية الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل الأوضاع التي تشهدها دول الدفع في مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟

4 /صعوبات الدراسة: الصعوبات الرئيسية التي واجهتنا أثناء انجاز هذه الدراسة تمثلت في الحصول على المعلومات الضرورية التي تخدم الموضوع بشكل عام، وكذلك المعلومات الخاصة بتحليل العنصر المتعلق بالحراك العربي من بيانات وإحصائيات رسمية. حيث اقتصر توفر المادة العلمية في الأطروحات العلمية وفي المواقع الإلكترونية. [1]

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للهجرة

نبين في هذا المبحث التأصيل التاريخي للهجرة ، وتعريفها وذلك في المطلبين الآتيين :

المطلب الاول

التأصيل التاريخي للهجرة:

الهجرة هي ظاهرة تاريخية اجتماعية قديمة قدم الإنسان علي هذا الكون حيث تعود إلى المراحل البدائية لحياة الإنسان ولكن أنماط الهجرة تغيرت بتغير أسلوب الحياة، فعندما كان يبحث الإنسان عن فريسته أصبح ينتقل باستمرار من مكان إلى أخر لصيد الحيوانات، وكان بقاؤه لم يطل في بقعة واحدة من اَلارض بل كان يبحث دائما عن المناطق التي يدرك بوجود عدد أكبر من الحيوانات فيها ومقدرته على اصطيادها أكثر من غيرها، اذ اتسمت الحركة السكانية في تلك الحقبة بمجموعة من الخصائص التي تشير أغلبها إلي افتقارها إلى عنصر الإدارة وعدم خضوعها َالى شكل من أشكال السيطرة، فضلا عن كونها غير محدودة الجهة والاتجاه وافتقارها إلى القرار المسبق وعدم تحديد الآفق الزمني للاستقرار أو التوافق فضلا عن أنها كانت تحدث بعنف وبشكل جماعي. كانت تلك الحركات المصدر اَلساسي للتجمعات السكانية في مواجهة المخاطر الطبيعية أو الدفاع عن النفس ضد الجماعات البشرية أخرى أو ضد الحيوانات الضارية، وكانت هذه الهجرة العامل الاساسي تشكيل اَلاجناس البشرية والوسيلة الوحيد للحصول على الغذاء والكساء وتمتاز هذه الحركات بأنها كانت اضطرارية ، وكانت محكومة بالعوامل الطبيعية وظروف الخارجية القاسية [2]. كانت الهجرة إحدى الوسائل الدفاعية التي لجأ إليها الأنبياء عليهم السلام للحفاظ علي حياتهم وحياة أتباعهم في اوائل دعوا تهم الإصلاحية، ولم تخلوا حياة نبي من الأنبياء أو رسول من، الرسل صورة من صور الهجرة وقيل بأن النبي إدريس عليه السلام قد أمر للهجرة بعد أن توعده أحد الجبابرة بالقتل، وهجرة نبي الله نوح عليه السلام إذ قضيت هذه الهجرة على أنواع الشرك والكفر ولم يترك الطوفان إلا من آمن وركب مع نوح في سفينته. وهجرة نبي الله إبراهيم حينما هاجر من بلده بابل إلي مكة مع زوجته هاجر وابنه إسماعيل حيث قال الله سبحانه وتعالى " وقال إني مهاجر إلي ربي إنه هو العزيز الحكيم" (سورة العنكبوت، الآية: 26 .) وتأتي هجرة خاتم الأنبياء محمد صلي الله عليه واله وسلم إذ هاجر هجرتين بأمر من الله تعالى، أذن الهجرة كانت أمرا في القران الكريم ً ملزما. والأحاديث الواردة عن النبي صلي الله عليه وواله وسلم[3].

المطلب الثاني
تعريف الهجرة

تعرف الهجرة بأنها "انتقال السكان من وحدة إدارية إلى وحدة إدارة أخرى. أو هي أن يترك شخص أو جماعة مكان إقامته لينتقل إلى العيش في مكان آخر وذلك في نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر"[4] . " او أنها عملية انتقال الفرد من منطقة معينة تسمى المكان الاصلي إلى منطقة أخرى تسمى مكانً الوصول بشرط أن تشمل عملية الانتقال علي اجتياز الحدود الإدارية بين المنطقتين وعلى الإقامة في المكان الذي انتقل إليه الفرد لفترة معينة[5] . وعرفه البعضً "الفعل لذي يتم بمقتضاه تغيير في مكان الإنسان من موطنه إلى مكان آخر قادرا على الحصول فيه على العمل والوظائف التي قد لا يستطيع القيام بها في مكانه الأصلي لا سباب: مثل قلة الاجور التي يسعى ذلك الإنسان إلي تحسينها بغية التغلب علي قسوة المعيشة وصعوبة الامر الذي يدفعه للهجرة إلي مكان آخر" . وتعرف الهجرة حسب تعريف الامم المتحدة: انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وتكون عادة مصاحبة تغيير محل الإقامة ولو لفترة محدودة "[6] . والهجرة عملية انتقال أو تغيير لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما باضطرارهم إلى ذلك . وتكاد تتفق معظم الدراسات المتخصصة في الدراسة الهجرة علي أن الهجرة نوع من أنواع التحرك السكاني.

الفرع الاول
التعريف اللغوي للهجرة

لغـة: اشتق لفظ الهجرة من فعل هجر أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، فجاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل (هجرت الشيء هجرا أي تركته وأغفلنه)، والهجرة هي النزوح من ارض إلى ارض. وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن [7]. فلم يكن قديما يعرفون الأوطان بالحدود السياسية المعروفة لدينا اليوم، إلا أن ذلك لم يكن يعني عدم وجود مفهوم للوطن فقد كان هذا الأخير يعني عندهم محل الإنسان أو المكان الذي استوطن فيه مع عشيرته يهاجر، مهاجرة، هجرة وتعني الشخص أو الأشخاص الذين يقدمون إلى بلد أجنبي بقصد اتخاذها مقرا دائما [8].

لفظ الهجرة في الشرع: تعرف الهجرة في الشرع على أنها الانتقال من دار الكفر إلى دار الإسلام. وهي واجبة على كل من لا يستطيع أن يأمن على نفسه أو ماله ولا يستطيع أن يقيم فيها شعائر الإسلام والدعوة إليه. اذ ورد اللفظ في عدة مواطن من القرآن الكريم قوله تعالى: "ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرة وسعة" [9]. كما أوحى الله عز وجل إلى رسوله الكريم بالهجرة من مكة إلى المدينة وأمره بالهجرة بعيدا عن سلطان الظلم والطغيان في قوله تعالى:" قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا الم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها" [10].

الفرع الثاني
التعريف الاصطلاحي للهجرة

الهجرة في الاصطلاح: كما أشرنا أعلاه أن مفهوم الهجرة من أكثر المفاهيم تداولا في الفترة الأخيرة، فقد تعددت التعاريف واختلفت بسبب تباين أسبابها والخلفيات التي يتم التعامل مع هذا المفهوم ويعود بشكل رئيسي إلى عاملي الفترة والمسافة، حيث تتراوح فترة الانتقال من أقصر فترة وهي اليوم أو جزء منه إلى السنوات الطويلة ووفق ذلك سنعرض جملة من التعاريف: في القانون؛ فيعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا إلى إقليم دولة أخرى. ومن هذا التعريف نجد أن فقه القانون

الدولي قد اعتد بنية المهاجر. وعلى ذلك فإذا ترك الإقليم ونيته العودة إليه بعد أي مدة كانت طويلة أو قصيرة فلا يعد ذلك من وجهة نظر الفقه هجرة، وهناك تعريفا آخر يرى بأنها انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على آن يتم اتخاذ الموطن[11] . اقر كل من التشريع والفقه الحق في الهجرة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان (الحرية في التنقل)، اذ يرى الفقه أن الإنسان ولد حرا دون قيود وعليه فلا ينبغي أن توضع أمامه العراقيل التي تحول دون تحركه وانتقاله من مكان إلى آخر سواء كان داخل دولته أو خارج حدودها"[12].

المبحث الثاني

أسباب الهجرة ومزاياها

ان الهجرة فعل يقوم به الانسان ، مجبرا لأسباب خاصة تدفعه اليها ، فهي ليست عبثية ، كذلك للهجرة مزايا تتمثل بعيوبها وفوائدها . نبين في المطلبين الآتيين :

المطلب الاول

اسباب الهجرة

يمكن تلخيص اسباب الهجرة في الفقرات التالية :

اولا : الاسباب الاقتصادية

تبرز انخفاض رواتب العمال، مقارنة مع أمثالهم، والمقصود بهذا، أن العمال الذي يقيمون بالعمل في بلادهم يشعرون بنقص في رواتبهم وأنهم يستحقون رواتب أعلى مع العلم أنه من غير الممكن تحسين أوضاعهم في بلدهم، لذلك يتطرق العامل إلى العمل والهجرة لبلد أخرى لتراعي حالته وعمله لرواتب أعلى ودخل يؤسس حياته [13].

ثانيا : اسباب اجتماعية

طبيعة العوامل الاجتماعية وأسلوب وأنماط الحياة تبرز عدم التكييف مع الواقع الذي يعيشون فيه ولذلك تشير التقديرات على أن ظهور ظاهرة البطالة مع مرور الزمن واستمرار الفجوة بين معدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي سيزيد من عوامل الطرد، وعملية الطرد هذه ستجعل من هؤلاء العمال بالبحث عن عمل أخر، بعضهم قد يبحثوا في بلدهم ولكن من شدة القهر الذي يؤدي إلي القهر الاجتماعي من قبل العمال يجعل منهم البحث عن عمل في الخارج ممن يؤدي إلي هجرته[14] .

المطلب الثاني

مزايا الهجرة

هناك تاثير واضح للهجرة على الفرد المهاجر والمجتمع ، كذلك لها سلبيات عليهما يمكن ايجازها في الفقرات الاتية

اولا : إيجابيات الهجرة

تتمثل إيجابيات الهجرة بما يأتي:

1 - تحسين الوضع الاقتصادي.

2 - الهجرة تؤدي إلي تبادل القيم الثقافية، والقصد بذلك أن المهاجرين يستطيعون تبادل خبرات وعاداتهم وتقاليدهم إلي البلدان الذي يمكثوا فيها، وبذلك فإنها ستمنح فرصة للتفاعل مع شعوب الدول اَلخرى، هذا التبادل يؤسس مجتمع فاهم وعاقل يقدر جميع وجهات النظر ويتقبل الآراء المختلفة.

3 – إن الهجرة تفتح أبواب كثيرة للسوق العالمي بحيث إنه يعطي منظورا لتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وهذا شيء إيجابي للدولة لَن كثرة الناس وزيادتها في البلد تعطي حلا لاقتصاد في الدولة.

4 - توفير اَلايدي العاملة الرخيصة[15] .

ثانيا : سلبيات الهجرة

1 – الهجرة لبلدان أخرى تؤدي إلي الازدحام وهذا ينطوي علي استخدام الموارد بإفراط من أمة واحدة والتي قد تؤدي إلي حدوث خلل في الموارد الطبيعية.

2 - الازدحام يؤدي إلى انتشار اَلامراض والفيروسات ما بين الشعوب في البلد، فإن الإصابات الخطيرة من السهل أن تنقل بين الدول بواسطة المهاجرين، ولهذا السبب قامت العديد من الدول بإجراء فحص المهاجرين عند وصولهم.

3 – من الممكن أن يكونوا هؤلاء المهاجرين أشخاص أقل تعليما بحيث أن زيادة الشقة وغيرها من الممارسات الخاطئة قد تكون سببا من هؤلاء المهاجرين، بحيث أنهم قد يشكلون عبئا علي الدولة وبهذا يتشتت الفكر الإنساني وتحدث فوضى عامة في الدولة [16].

4 - التكاليف الكثيرة في توفير الامن .

الهجرة غير الشرعية من الأخطار والتهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة كتهديد أمني جديد يمس قيم الوحدة المرجعية للأمن بأبعاده المختلفة وعلى رأسها الأبعاد المجتمعية. و يعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم الفواعل الجديدة المعنية أكثر بهذه الظاهرة وتجلت معالم هذا التهديد بشكل ملحوظ في خطب النخب الأوروبية في العديد من المناسبات التي دعمتها جملة السياقات وعلى رأسها أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 .إذ يلاحظ أن هناك تعاملات مختلفة حول هذا الموضوع عبر ثلاثة مستويات من حيث الدول الأوروبية فرادى، ومن حيث الاتحاد الأوروبي كتكتل، ومن حيث البعد الخارجي لهذا الأخير[17].

المبحث الثالث

مـفهوم الهجرة غير الشرعية

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم ينطوي على دلالات مختلفة نظرا لتداخله مع مفاهيم أخرى وهو ما يستدعي ضبطه بالتطرق إلى تعريفه و التعاريف ذات الصلة به. والوقوف على الأسباب المؤدية له كظاهرة مع الاستعانة بالأطر النظرية المفسرة لها.

المطلب الأول

تعريف الهجرة غير الشرعية وانواعها

يشكل مفهوم الهجرة غير الشرعية من المفاهيم المتداولة بشكل كبير في الآونة الأخيرة سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى العملي السياسي، ولذلك فيصعب علينا إيجاد تعريف جامع مانع نظرا لتعقد الدوافع وتطور الظاهرة نفسها وتعدد المقاربات المفسرة لها. ولضبط هذا المفهوم ضرورة تفكيكه.

الفرع الاول
تعريف الهجرة غير الشرعية

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول. فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة. وهي تظهر فيما يلي - :دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك. وغالبا ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية - دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والاستقرار في الدول المستضيفة - [18]. دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية وغالبا ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب .كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غ كما تعرف الهجرة غير الشرعية بخروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة ، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة أما الدولة المستقبلة للمهاجرين فينصب اهتمامها على الوجود على أراضيها بغير موافقتها، سواء كان ذلك الوافد قادما من بلده أو من دولة أخرى وسواء خرج من منفذ شرعي ووصل إلى منفذ شرعي أو انه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواء قاصدا الإقامة المستمرة أو المؤقتة فمناط التأثير لديها هو الوجود على أراضيها بغير موافقته ومن ضمن التعاريف التي جاءت عن الهجرة غير الشرعية أيضا بأنها:" تدبير الدخول غير المشروع من والى أي إقليم أية دولة من قبل أفراد، أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد."[19]

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية، أو غير المشروعة بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفة للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، ولكنه مقابل ذلك قد يكونً للخصوصياتً من الناحية الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية، تبعا لما هو سائد في هذه الدولة التاريخية والحضارية لهذا المجتمع أو ذاك، ولهذا ينطوي مفهوم الهجرة غير الشرعية على بعد قانوني بالدرجة الأولى،ً ما يصف مجموعة من الحالات التي تعد مخالفه للأنظمة المعمول بها غالبا هذا البلد أو ذاك، ومن ذلك على سبيل المثال:

ـ دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذهًالدولة ما يتم ذلك بطريق التسلل عبر الطرق الدولية على ذلك، وغالبا تكون صحراوية أو جبلية، أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

ـ دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيه إلى ما بعد الفترة المقررة إليه دون موافقة قانونية مماثلة، كأن تكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب، ثم المكوث والاستقرار في الدولة المستضيفة.

-التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقت، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي، وليس دخولهم إليها.[20]

الهجرة غير الشرعية :هناك عدة تسميات تطلق على هذا المصطلح منها الهجرة غير النظامية وهو موافق مع مصطلح الهجرة غير القانونية، وكلاهما يطلقان على هذه الظاهرة نظرا لكونها تعد مخالفة

للقوانين التي تضعها الدول في مسألة عبور الحدود، وباعتبار أنها تتم خفية عن أعين الحراس الحدود تسمى أيضا بالهجرة السرية. فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل إلى الدولة المقصودة ويعيش فيها خلسة . ولكن هذه التسميات مع تعددها فان المنظمات الدولية غير الحكومية منها على غرار مكتب العمل الدولي ترفضها جميعها كون إطلاق وصف غير القانونية أو غير الشرعية يتنافى مع مقتضيات المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أنه لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة، "يحق لكل فرد أن يغادر أية لبلاد بما في ذلك بلده كما يحق له تعتبر المفوضية الأوروبية الهجرة غير الشرعية ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر والبحر بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة ، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء 2السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد [21].

الفرع الثاني

انواع الهجرة

تتنوع الهجرة إلى عدة أنواع ويمكن تصنيفها إلى أربعة أصناف للحصول على تلك الأنواع:

اولا : هجرة حسب المكان. ينتج لنا هجرة داخلية وأخري خارجية فالأولى عبارة عن انتقال الأفراد والجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو البلد الواحد، وفي المقابل توجد الهجرة الخارجية تحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر أو من بلد إلى بلد آخر.

ثانيا : الهجرة حسب إرادة القائمين بها ينتج عنها هجرة إرادية وأخرى قسرية،

ثالثا : هجرة حسب الزمان الذي تستغرقه إلى هجرة دائمة وأخرى مؤقتة،

رابعا: الهجرة حسب مشروعيتها يعطينا هجرة شرعية وأخرى غير شرعية [22].

الهجرة الشرعية: وهي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراف والقواعد الشكلية والشرعية المتعامل بها دوليا والمتطلبة وفق قانون كل دولة على حدة. وهي تقوم على النحو التالي :- لابد وان يحمل المهاجر وثيقة سفر.

- لابد ألا يكون ممنوعا من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية .
- أن يحصل على الإذن الشرعي للدخول إلى الدولة الراغب الهجرة إليها .
- أن يدخل الأماكن المراد دخولها من أماكن المحدد والمسموح بها.
- أن يستهل إقامته وينهيها في الدولة وفق المسموح والمقرر طبقا لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة [23].

المطلب الثاني

عوامل الهجرة غير الشرعية والاساس القانوني لمكافحتها

هناك مجموعة عوامل دافعة للهجرة ، تساهم في زيادة اعداد المهاجرين ، ولما يترتب على ذلك تم اعتماد بعض الاتفاقيات والمعاهدات بعدها الاساس القانوني لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتقليل منها . نبحث ذلك في الفرعين الآتيين:

الفرع الاول
عوامل الهجرة غير الشرعية

يمكن استعراض دوافع الهجرة غير الشرعية من خلال التطرق لطرفي معادلة الجذب والطرد .فعوامل الجذب تكمن في الإغراءات والحوافز الموجودة في الدول المستقبلة وتعرف عوامل الطرد بالنقيض لها العوامل الطاردة للمهاجرين تساهم عوامل متعلقة بجميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية في طرد المهاجرين من بلدهم الأصلي. ويمكن جمع هذه العوامل في الشعور بللا أمن، حيث أن الرغبة في مغادرة الوطن ليست عبثية إنما هي نتيجة حالة يسود فيها اللا أمن الإنساني الذي يشمل اللا أمن الاقتصادي والا أمن الاجتماعي والا أمن السياسي والناتج عن عدة عوامل منها :

أ/العوامل الاقتصادية يلعب الاقتصاد دورا مؤثرا ومهما في الوقت الحاضر في مختلف دول العالم. حيث ترسم سياسات الدول واستراتيجياتها لتحقيق هدف رئيسي، يتبلور في اتجاهها لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تؤدي إلى تزايد موارد الدولة المالية ويمكنها خلق فرص العمل لمواطنيها والوفاء بكافة احتياجاتهم المعيشية المختلفة. وبهذا يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة لمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة، حيث إنها تأتي في مقدمة العوامل. و يتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين والتي تشهد غاليا افتقارا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة[24].

ب/العوامل الاجتماعية وتتمثل في عدم توفر السلم الاجتماعي وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو جزئي، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس. كما ترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباط طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه .يتطلع الأفراد إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل مهما كان مذلا أو تافها سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية ، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنين أو خمس سنوات يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة [25].

ج/العوامل السياسية يقصد بالسياسة فن حكم الدولة وإدارة شؤونها بالصورة التي تحقق الفعالية، وما يوضع من سياسات عامة وما يتخذ من قرارات إدارية، بحيث يتحقق رضا المواطنين وما يمثلونه من رأي عام عن هذه السياسات والقرارات. ومن ثم تحقيق استقرار النظام السياسي واستمرارية قيادته، وإدارة شؤون المواطنين العامة بوعي وإدراك، بما يوفر لهم الخدمات العامة بمرافقها المختلفة ويوجد السبل لدفع أي جور وظلم يقع عليهم. وهذا ما يعزز ثقة المواطنين بدولتهم ويعزز شعور المواطنة لديهم وانتمائهم إليها. وعلى النقيض من ذلك فإن تخلف ثقة المواطن بحكومته والانتماء، وبالتالي يدفعه إلى التفكير في مغادرة بلده ولو بطرق غير مشروعة .وتتركز أساسا في غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان. وفي مقدمتها الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة، والحق في حرية التعبير، وضعف المؤسسات، وغياب سيادة القانون، وتفشي النزاعات القبلية والعشائرية والحدودية، وعدم الاستقرار السياسي، وكثرة الانقلابات العسكرية وتفشي الفساد المالي والإداري[26].

الفرع الثاني
الاساس القانوني لمكافحة الهجرة غير الشرعية

ويتمثل في الاتفاقيات الاتية :

1 ـ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة : هدف الاتفاقية لتعزيز التعاون الدولي لمنع الجريمة المنظمة، ومكافحتها بمزيد من الفاعلية، واحتوت على تسع وعشرين مادة من أهمها :

أ ـ تجرم المشاركة في عصابات إجرامية منظمة وغسل عائدات الجرائم والفساد وعرقلة سير العدالة.

ب ـ تدابري مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد وتحديد مسؤولية الهيئات الاعتبارية عن المشاركة في مثل هذه الجرائم.

جـ ـ الملاحقة والمقاضاة والجزاءات والمصادرة والضبط.

د ـ التعاون الدولي لأغراض المصادرة وتسليم الجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليهم، والمساعدة القانونية المتبادلة والتحقيقات المشتركة والتعاون في مجال إنفاذ القانون وجمع وتبادل وتحليل المعلومات عن طبيعة الجريمة المنظمة والتدريب والمساعدة التقنية.

هـ ـ حماية الشهود ومساعدة الضحايا ومحايتهم[27].

و ـ توفير آليات التنفيذ من خلال إنشاء مؤتمر للأطراف في الاتفاقية من أجل تحسن قدرة الدول الأطراف على مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز تنفيذ هذه الاتفاقية

2 ـ برتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال : يهدف هذا البرتوكول إلى توقيع العقوبات على كل من يسهم أو يشترك في الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، وقد تطرق إلى تجارة الأعضاء باختطاف الأشخاص وسرقة أعضائهم [28].

3 ـ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو :

تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة (55)بتاريخ 2000/11/15م بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وبخاصة ما يتصل منها بالفقر. ويهدف البروتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر. ويركز البروتوكول على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة بموضوع البروتوكول، وقد تضمن البروتوكول مواد عديدة من أهمها :

أ ـ تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

ب ـ تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر.

جـ ـ التدابير الحدودية.

د ـ أمن ومراقبة الوثائق.

هـ ـ شرعية الوثائق وصلاحياتها.

و ـ التدريب والتعاون التقني.

ز ـ تدابير الحماية والمساعدة (الأمم المتحدة، 2000م، ص ص3-6.) وقد ركزت المواد(18)من البروتوكول على إعادة المهاجرين المهربين إلى بلادهم ألاصليه [29].

4 ـ جهود دولية أخرى :

أ ـ عقدت الأمم المتحدة حواراً رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية بمدينة نيويورك في 14-15 ايلول عام 2006م . ناقش الأبعاد المتعددة للهجرة الدولية والتنمية بهدف التعرف على الوسائل والظروف الملائمة التي تزيد من إيجابياتها وتقلل من سلبياتها. وتركز الحوار حول أهمية الاعتراف بحقوق اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك منع الدول من إعادتهم لبلدانهم إذا كان ذلك يعرض حياتهم أو حريتهم للخطر، مع تفعيل الإجراءات التي تحد من الهجرة غري المشروعة، وتطبيق برامج للهجرة الآمنة، والعمل على توفير فرص العمل والكسب في البلاد التي تصدر المهاجرين [30].

ب ـ القمة المتوسطية التي عقدت في تونس بتاريخ 2003/12/5م والتي تضمنت اجتماع زعماء خمس دول من الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مع زعماء خمس دول من الحوض الشمالي، وضم هذا التجمع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا من الجانب الأوروبي،

وكل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا من الجانب المغاربي. وحظي الاجتماع بمناقشة الهجرة السرية وأعربت الدول الأوروبية عن عدم ارتياحها من تدفق المهاجرين السريين القادمين عبر مراكب الصيد من دول إفريقيا الشمالية، وطلبت الدول العربية

دعم الدول الأوروبية لمشروعات التنمية لجلب فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة والحد من الهجرة غير الشرعية [31].

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن الهجرة غري المشروعة لها أسبابها ومبرراتها ودوافعها التي تجعلها في ازدياد مطرد حتى خرجت من دائرة الظاهرة وتحولت إلى مشكلة دولية تعاني منها دول العامل النامية والمتقدمة على حد سواء في ضوء الآثار السلبية لهذه الظاهرة وتداعياتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأمنية نتيجة ارتكاب المهاجرين مخالفات والاشتراك في ارتكاب جرائم تزعزع الأمن والاستقرار. لذلك كان لابد من إيجاد آليات ووسائل لمواجهة مشكلة الهجرة غير المشروعة من خلال التزام الدول باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، والبروتوكولات التكميلية لها وبصفة خاصة بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق الرب والبحر والجو. لذلك كان لابد من تكاتف الدول لمواجهة هذه المشكلة في ضوء ما يترتب عليها من مشكلات أمنية تهدد أمن واستقرار الدولة الجاذبة للمهاجرين، وفي الوقت نفسه تهدد حياة المهاجرين نتيجة تعرضهم للابتزاز والاستغلال الجنسي والاتجار بهم، والاتجار بأعضائهم، بالإضافة الى أخطار الرحلة ذاتها نتيجة استخدام قوارب متهالكة تؤدي إلى غرق غالبيتهم أثناء الإبحار.

إن المعونات التي تقدمها الأمم المتحدة بلجانها وفروعها وهيئاتها المختلفة أصبحت غير كافية لدعم التنمية في الدول النامية، مما يتطلب تضافر جهود الدول الكبرى لتحسين الأحوال المعيشية في العامل الثالث والحد من تهديد الامن.

اولا : النتائج

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الاتية :

1 ـ ارتفاع معدلات الهجرة غير المشروعة يرجع الى عوامل اقتصادية بحتة.

2ـ أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى الإقدام على الهجرة غير المشروعة: الفقر والعوز المادي.

3 ـ أهم الأسباب السياسية للهجرة غير المشروعة : الاضطرابات السياسية والاستبداد، والتعسف، والاضطهاد السياسي.

4 ـ أهم الأسباب الأمنية للهجرة غير المشروعة : عدم استقرار الأمن، والخوف من التعرض لاعتداءات من قبل المعارضين.
5ـ أهم الأسباب الاجتماعية للهجرة غير المشروعة : ضعف الولاء والانتماء، والتفكك الاسري.
6 ـ تتنوع أخطار الهجرة غير المشروعة ما بني : أخطار اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ونفسية، وأمنية.

ثانيا : المقترحات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث:
1 ـ إحكام الرقابة على المنافذ الربية والبحرية والجوية.
2 ـ تامين جوازات السفر ومستندات الإقامة من التزوير.
4 ـ مراقبة الجوازات للأجانب المقيمين بالدولة بصفة مؤقتة.
5 ـ فرض وتشديد العقوبات على المتسللين والقادمين بطرق غير مشروعة.
6 ـ تبادل المعلومات والخبرات على المستوى العربي والدولي في أساليب مواجهة الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب والاتجار بالبشر.
7 ـ تزويد العاملين في المنافذ الربية والبحرية والجوية بدورات تدريبية متقدمة لاكتشاف حالات التزوير والدخول بوثائق ثبوتية مزورة.
8 ـ مساعدة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين اقتصاديا في المشروعات اللازمة لتشغيل المهاجرين وفتح فرص العمل والرزق أمامهم لتساعدهم على التخلي عن التفكير في الهجرة.

الهوامش

[1] ـ واثق عبد الكريم ، موقف الاتحاد الاوربي من الظاهرة غير الشرعية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة تكريت ، ص350
[2] ـ، ص74
[3] ـ كمال خريص ، التدابير الدولية لمكافحة التهريب البحري للمهاجرين ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، مجلد56، العدد2,2019 ص179
[4] ـ ف أ من المادة (13) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 .
[5] ـ د. محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين – دراسة مقارنة ـ دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر ـ مصر – الإمارات – 2013- ص60 .
[6] ـ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – مجموعة ادوات لمكافحة تهريب المهاجرين – الاداة 1– فهم ظاهرة تهريب المهاجرين- الامم المتحدة – نيويورك – 2013 - ص35 .
[7] ـ أبو الفضل بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب –ج9-دار الكتب للنشر والتوزيع-2003-ص32
[8] ـ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي –القاموس المحيط – ط8 – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – 2005 .
[9] ـ راضي عمارة محمد الطيف – ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي – دراسة حالة ليبيا كدولة عبور – دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار_ رسالة ماجستير أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس ،2008-2009-ص29-30 .

[10] ـ المصدر نفسه ، ص35
[11] ـ صليحه محمدي ،اللجوء دراسة في المفهوم والظاهرة ،مجلة التراث ، العدد1' المجلد11، 2020، ص16.

[12]- عبد الله عبد الغني غانم – المهاجرون - دراسة سوسيوانثربولوجية - ط2 - المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية - 2002- ص15.
[13] - اجراءات دعم المهاجرين من منظور التوظيف والمهارات في الاردن ، مؤسسة التدريب الاوربية ، 2017،ص47.
[14] - بيار فرنسيس ، الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية ، بحث مقدم للندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة المقامة من قبل جامعة الدول العربية – وزراء العدل العرب - لبنان – للفترة من 4-2007/7/5 ص4 .
[15] - د. محمد فتحي عيد – التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة – ط1 – مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الامنية – الرياض – 1431 – 2010 – ص50 .
[16] - د. عزت حمد الشيشيني – المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية – ط1 – مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية – الرياض 1431-2010- ص140 .
[17] - د. احمد شاكر سلمان ، الاثار القانونية المترتبةعلى منح اللجوء الدبلوماسي ، مجلة رسالة الحقوق ، جامعة كربلاء، كلية القانون ، العدد الاول ، السنة العاشرة ، 2021،ص18
[18] - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - المبادئ التوجيهية للاحتجاز- المبادئ التوجيهية للمعايير والقواعد المطبقة الخاصة بالاحتجاز لطالبي اللجوء وبدائله - ط1 مطابع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين- 2012 - ص9
[19] - منظمة الهجرة الدولية – اسس ادارة الهجرة – المجلد الثالث – مصدر سابق – ص7 من الباب 9-3

[20] - عبد الله يوسف ابو عليان ، الهجرة الى غير بلاد المسلمين ، حكمها واثارها المعاصرة في الشريعة الاسلامية ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون ، الجامعة الاسلامية – غزة – 2011 م _ ص 55 .
[21] - محمد معمر ،اسباب ودوافع الاقبال على الهجرة السرية – دراسة ميدانية - رسالة ماجستير – كلية العلوم الاجتماعية – الجزائر – 2009 – ص11 .

[22] - د. عبد اللطيف شهاب زكريا – ظاهرة الهجرة الدولية – دراسة تحليلية لحركة الهجرة الافريقية الى دول الاتحاد الاوربي – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية – الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد - السنة السادسة – العدد – 16 – 2008 – ص21 .

[23] - د. عبد الله بن سعود السراني ، العلاقة بين الهجرة غير المشروعة و تهريب البشر مجلة الامن والحياة – جامعة نايف العربية للعلوم الامنية – الرياض – العدد357 – صفر 1433هـ – ص59 .

[24] - محمد صباح سعيد – جريمة تهريب المهاجرين – دراسة مقارنة – دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر – مصر – الامارات – 2013 – ص25 -26 .

[25] - د. فاضل عبد الزهرة البغدادي – المهجرون والقانون الدولي الانساني – ط1 – منشورات الحلبي الحقوقية – لبنان– 2013 – ص13 .

[26] - د. ساهرة حسين كاظم – دور الدولة في الحد من هجرة العقول والكفاءات العراقية – مجلة كلية التراث الجامعة – العدد التاسع – 2010م – ص110 .
[27] - حسين العبد اللاوي – عودة الكفاءات الجزائرية الى بلدها الاصلي ، نهاية التجربة اقامة بالمهجر ام حلقة لمسار تنقلات دولية ؟ بحث منشور في مجلة اضافات العدد الحادي عشر – صيف – 2010 – ص76
[28] - عبد الله سعود السراني – العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم - ط1- مطابع جامعة نايف للعلوم الأمنية - الرياض – 2010م ص105 .
[29] - د. محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين – دراسة مقارنة - دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر - مصر – الإمارات – 2013- ص60 .

[30] - مايا خاطر ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 7 العدد الثالث 2011- ص514 .

[31] - الدليل التشريعي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – الجزء الثالث – منشور على الموقع الالكتروني http://cms.unov.org

--

المصادر:

1- - أبو الفضل بن مكرم ابن منظور ، لسان العرب –ج9-دار الكتب للنشر والتوزيع-2003
2- - د. احمد شاكر سلمان ، الاثار القانونية المترتبة على منح اللجوء الدبلوماسي ، مجلة رسالة الحقوق ، جامعة كربلاء، كلية القانون ، العدد الاول ، السنة العاشرة ، 2021
3- بيار فرنسيس ، الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية ، بحث مقدم للندوة العلمية حول الهجرة غير المشروعة المقامة من قبل جامعة الدول العربية – وزراء العدل العرب - لبنان – للفترة من 4-2007/7/5
4- حسين العبد اللاوي – عودة الكفاءات الجزائرية الى بلدها الاصلي ، نهاية التجربة اقامة بالمهجر ام حلقة لمسار تنقلات دولية ؟ بحث منشور في مجلة اضافات العدد الحادي عشر – صيف – 2010
5- - راضي عمارة محمد الطيف – ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا عبر بلدان المغرب العربي – دراسة حالة ليبيا كدولة عبور – دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار_ رسالة ماجستير أكاديمية الدراسات العليا – طرابلس ،2008-2009
6- - د. ساهرة حسين كاظم – دور الدولة في الحد من هجرة العقول والكفاءات العراقية – مجلة كلية التراث الجامعة – العدد التاسع – 2010
7- - صليحه محمدي ،اللجوء دراسة في المفهوم والظاهرة ،مجلة التراث ، العدد1' المجلد11، 2020
8- عبد الله سعود السراني – العلاقة بين الهجرة غير المشروعة وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم - ط1- مطابع جامعة نايف للعلوم الأمنية - الرياض – 2010م
9- عبد الله يوسف ابو عليان ، الهجرة الى غير بلاد المسلمين ، حكمها واثارها المعاصرة في الشريعة الاسلامية ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون ، الجامعة الاسلامية – غزة – 2011 م _ ص 55 .
10- عبد الله عبد الغني غانم – المهاجرون - دراسة سوسيوانثربولوجية - ط2 - المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية -2002
11- د. عزت حمد الشيشيني – المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية – ط1 – مطبعة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية – الرياض 1431-2010
12- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي –القاموس المحيط – ط8 – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – 2005
9 - محمد معمر ،اسباب ودوافع الاقبال على الهجرة السرية – دراسة ميدانية - رسالة ماجستير – كلية العلوم الاجتماعية – الجزائر – 2009
10- د. فاضل عبد الزهرة البغدادي – المهجرون والقانون الدولي الانساني – ط1 – منشورات الحلبي الحقوقية – لبنان– 2013
11- - كمال خريص ، التدابير الدولية لمكافحة التهريب البحري للمهاجرين ،المجلة الجزائرية للعلوم القانونية ، مجلد56، العدد2,2019

12- - مايا خاطر ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 7 العدد الثالث 2011
13- د. محمد صباح سعيد ، جريمة تهريب المهاجرين – دراسة مقارنة - دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر - مصر – الإمارات – 2013
14- محمد معمر ،اسباب ودوافع الاقبال على الهجرة السرية – دراسة ميدانية - رسالة ماجستير – كلية العلوم الاجتماعية – الجزائر – 2009
15- واثق عبد الكريم ، موقف الاتحاد الاوربي من الظاهرة غير الشرعية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة تكريت
16- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 .
17- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – مجموعة ادوات لمكافحة تهريب المهاجرين – الاداة 1– فهم ظاهرة تهريب المهاجرين- الامم المتحدة – نيويورك – 2013
18- اجراءات دعم المهاجرين من منظور التوظيف والمهارات في الاردن ، مؤسسة التدريب الاوربية ، 2017
19- - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - المبادئ التوجيهية للاحتجاز- المبادئ التوجيهية للمعايير والقواعد المطبقة الخاصة بالاحتجاز لطالبي اللجوء وبدائله - ط1 مطابع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين- 2012
20- منظمة الهجرة الدولية – اسس ادارة الهجرة – المجلد الثالث – مصدر سابق – ص7 من الباب 9-3
21- - الدليل التشريعي لتنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية – الجزء الثالث – منشور على الموقع الالكتروني http://cms.unov.org